

مروان شربل: مع انتخاب المغتربين للنواب 128 ليكن الإستحقاق في أيار وهيئة الإشراف موجودة

ينتظر اللبنانيون رد المجلس الدستوري قبل 17 كانون الاول الجاري على الطعن الذي قدمه كتلت لبنان القوي، وحسم مصير التعديلات التي ادخلت على قانون الانتخاب. وصل عدد المسجلين في الاغتراب الى 244242 ناخبا، وثمة انقسام حيال طريقة تصويتهم للنواب الـ128 او حصرهم بـ6 نواب



الوزير الاسبق مروان شربل.

انتهت رحلة قانون الانتخاب في رحاب المجلس الدستوري لبت مصير التعديلات التي شكلت مادة انقسام بين الكتل النيابية، وصولا الى المواطنين المنقسمين في الاصل الذين يدورون في افلاك احزابهم او جمعيات المجتمع المدني، فضلا عن اعداد غير المنتميين الى اي جهة. ودرجت العادة في لبنان على ان يقوم المعنيون بمناقشة قانون الانتخاب وتشريح مندرجاته ومواده، والدخول في مناورات واشتباكات سياسية واعلامية قبل موعد الاستحقاق الذي يشغل اللبنانيين هذه المرة بمشاركة كافة، وهم يهرون في اوضاع اقتصادية ومعيشية خانقة تسيطر على يومياتهم.

ستكون للمغتربين الذين يبدون حماسة واستعدادا للمشاركة في هذا الاستحقاق، كلمتهم في صناديق الاقتراع. لذلك يعمل مختلف الاطراف على كسب وددهم للفوز باصواتهم، لاسيما في الحصول على اصواتهم التفضيلية ورفع الحواصل الانتخابية للوائح. ثمة جهات حزبية الى مرشحين مستقلين وناشطين في المجتمع المدني، يعولون على اصوات الاغتراب والتعويض عن ما سيخسرونه في الداخل. واذا كانت المقاعد الستة موزعة على الطوائف الكبرى ومناصفة بين المسيحيين والمسلمين: ماروني وكاثوليكي واثوذكسي وشيبي وسني ودرزي، فثمة من يرى ان ناخبي الاقليات لم يقدموا بكثافة على صناديق الاقتراع في الخارج اذا تم حصر المغتربين بالدائرة الـ16.

وزير الداخلية والبلديات الاسبق مروان شربل يضيء على العملية الانتخابية المقبلة، وما اذا كانت ستحمل مفاجآت على مستوى تمثيل الاحزاب الممثلة في البرلمان، وانتظار ما يمكن ان تحققه جمعيات المجتمع المدني من خروج في الخارطة النيابية.

لا وضوح بعد
في توزيع النواب الستة
على القارات

توزيع الطوائف على كل قارة، وستنتهي الى هذه الطريقة التي تحدث عنها. يجب ان تكون اللائحة من ستة مرشحين، فتسير الانتخابات عندها في الخارج وكأنها في لبنان. اذا حصلت اللائحة على مقعدين يكونان من نصيب الاول والثاني، وهكذا دواليك.

بغض النظر عن طائفة المغترب يقترح الناخب للائحة التي يختارها؟

نعم يصوت للائحة والصوت التفضيلي الذي يختاره ويفضله على الاخرين في اللائحة نفسها. في اختصار، يقوم الناخب بهذه العملية وكأنه في دائرة انتخابية داخل البلد تماما.

الا تتوقع تدخل السياسة في توزيع مقعد كل طائفة على هذه القارة او تلك؟

لن تدخل السياسة، لكن سيحضر هذا المنحى وسيتم اخذه في الاعتبار. على سبيل المثال، سيحدد المقعد الماروني في القارة التي ينتشر فيها اكبر عدد من ابناء هذه الطائفة، وينسحب الامر نفسه على السنة والشيعية والاخرين.

في حال الرجوع الى الدائرة الـ16 هل يتم تمثيل الاغتراب افضل من مشاركتهم في اختيار النواب الـ128؟

في حال اعتمدت الدائرة الـ16 لن نتمكن من فعل شيء. مثلا، اذا كان المغترب يسكن في اميركا سينتخب لائحة لا يعرف اي واحد منها حتى لو اختار المرشح عن قارته ومنحه صوته التفضيلي. فاذا كان الناخب الشيعي يسكن في اميركا من حقه ان يعطي صوته التفضيلي للمرشح الشيعي عن قارة افريقيا اذا كانت الاخرة من حصة المقعد الشيعي.

انت تفضل الابقاء على اقتراع المغتربين للنواب الـ128؟

انا مع اقتراع المغتربين لجميع النواب. ثمة اشكالية وهي ان لا وضوح حيال نواب المقاعد الستة وكيفية عملهم، وما اذا كانوا سيرتبطون بمجلس النواب، ووفق اي طريقة ومن اين يحصلون على تعليماتهم وما هي علاقتهم بالبرلمان، وهل سيحضرون عند حصول جلسات للمجلس ام لا؟

تخصيص المغتربين وحصرهم بستة نواب لا يخدم الدياسورا اللبنانية؟

نعم يعبر الستة عن اصوات المغتربين، لكني اريدهم اكثر التصاقا بلبنان. من الافضل بدل هؤلاء الستة، التوصل الى دائرة انتخابية واحدة في لبنان. ما يهمني هو التصاق المغترب وتعلقه اكثر بوطنه كله وليس بحدود بلدته دائرته الانتخابية فحسب.

الانقسام الحاصل حيال التعاطي مع انتخاب المغترب الى اين سيؤدي؟
في الخلاصة، اذا تشكلت الدائرة الـ16 لن يترشح

كث في هذه الدائرة الاغترابية، وسينجح اكثرهم بالتزكية.

لماذا اعتدنا في لبنان على فتح مندرجات قانون الانتخاب قبل اشهر من موعد الانتخابات؟

هل وقف هذا الامر على قانون الانتخاب فقط؟ ثمة قانون عندنا يتم تعديله في اللحظات الاخرة. درجت العادة انتظار انتهاء ولاية البرلمان لفتح ملف قانون الانتخاب. الطعن الحاصل اليوم

امام المجلس الدستوري هو ليس في القانون بل في التعديلات التي ادخلت عليه. لا علاقة لهذا الامر بتأجيل موعد الانتخابات او التمديد للمجلس، فاذا كانت الانتخابات في 27 اذار سيصدر جواب المجلس الدستوري قبل 17 كانون الاول.

في حال اعتماد الدائرة الـ16 سيصبح عدد النواب 134؟

في هذه الدورة فقط، وسيتم حسم عدد

منسى: ارض تطيف الاغتراب والنواب الستة



رئيس تجمع رجال الاعمال اللبنانيين في باريس انطوان منسى.

تميل اكثر اراء المغتربين في الخارج الى الاقتراع للنواب الـ128. ومن بين هؤلاء رئيس تجمع رجال الاعمال اللبنانيين في باريس انطوان منسى (رئيس المجلس الاقتصادي سابقا في الجامعة اللبنانية الثقافية في العالم): "لا تزال شعرة معاوية تربط المغتربين اللبنانيين ببلدهم وضرورة مشاركتهم في الانتخابات النيابية. اما بالنسبة الى موضوع الدائرة الـ16، فلا بد من العودة الى قراءة المادة 24 من الدستور التي تشير الى مخالفة قد تقع اذا تم اعتماد ستة نواب للخارج، لأن تطبيقها يمنع المساواة بين اللبنانيين، ومن غير المنطق ان يشارك المقيمون في انتخاب 128 نائبا ويترك للمغتربين انتخاب 6 نواب".

اضاف: "اعتقد ان طرح الستة نواب يحتاج الى درس اكبر، وتم اتخاذه بسرعة لاسباب شخصية ونيابية عند اعداد قانون الانتخاب في عام 2017. لم يأت هذا الطرح في وقت مناسب انذاك، وكان يحتاج الى درس اكثر. اتمنى على مجلس النواب المقبل ان يدرس الامر وربما يصل الى مخرج ما. انا اعيش في الاغتراب منذ 42 سنة وولدت في الخارج، لذا لا اقبل بفرض 6 نواب على المغتربين. ارفض تطيف الاغتراب في القارات، مع الاشارة الى ان هذا الامر ممنوع في اوربا واميركا. علينا ان ننسى ان اعدادا كبيرة من اللبنانيين هربوا من البلد الام من جراء هذا الطرح وغيره. عند حصول التعديلات التي قضت بانتخاب المغتربين للنواب الـ128 لاحظنا التصاعد في اعداد المسجلين. اعرف قلة

في الاغتراب وهم من الحزبيين الذين يؤيدون انتخاب 6 نواب وهم ينتمون الى حزب واحد. بالنسبة الى التسجيل لاحظنا حماسة كبيرة في هذه العملية، وخلصت النتائج الى ان العدد الاكبر يريد التسجيل والاقتراع للنواب الـ128. لاحظت ان اكثر المسجلين هم من عنصر الشباب وخصوصا في فرنسا. ينسحب هذا الامر على اكثر من دولة، علما ان المغتربين يتوقون الى احداث التغيير وانتخاب نواب جدد. لن يتوقف المغتربون عند حدود المسجلين، بل سيقوم عبر منصات قيام كل شخص الطلب من 10 افراد من اسرته واقربائه السفر الى لبنان للمشاركة في الاقتراع".



تجديد الباسبور البيومتري

تجديد الإقامة للعمّال الأجانب

تجديد الإقامة المؤقتة للرعايا السوريين

لا تشمل إقامات المجاملة

شراكة لخدمة المواطن



حداد: الدائرة 16 مشروع استراتيجي للانتشار



رئيس الجمعية الطبية اللبنانية - الأوروبية الدكتور ايلي حداد.

يدافع الناشط في الاغتراب رئيس الجمعية الطبية اللبنانية - الأوروبية الدكتور ايلي حداد عن الدائرة 16. ويرى ان عدد المسجلين للاقتراع في الدورة الانتخابية المقبلة "جاء عددهم اكثر من دورة 2018، لكن هذا العدد يبقى قليلا بالنسبة الى مجموع الموجودين في الخارج، اذ يقدر عدد الذين يحق لهم بالاقتراع بنحو 963 الفا على الرغم من كل الحملات لم يكتث المغتربون كما يجب بهذا التسجيل، وتبين ان اكثر الذين تسجلوا هم من الحزبيين والمسيسين. ثمة مجموعات تسجلت لانها ترتبط بصلات قرابة مع كوادر حزبية تعمل في لبنان او تقطن في الخارج. تختلف معركة الاقتراع عن التسجيل لأن في الاولى قد يقترع نصف الذين تسجلوا، علما ان اللبناني في الانتشار يتم استعماله حطبا في المعركة من اجل تكسير الرؤوس وشد الحبال ولعبة الكباش".

اضاف: "الغالبية الساحقة من الجيل الجديد لا تعرف الجغرافيا اللبنانية، واذا عرفتها فمن خلال الاسرة وليس من الجانب السياسي كما ينبغي. لذلك، ان الدائرة 16 تشكل فكرة استراتيجية للانتشار اللبناني وتغير الواقع كليا، لأن المنتشر يحتاج الى من يستمع الى صوته. لدينا هموم كثيرة في الخارج وعدد كبير من الاولويات والمشكلات التي تحتاج الى حلول. ماذا يفيدنا ان نقترع لمرشح في بيروت او الشمال او اي منطقة اخرى، وهل المطلوب هنا ان يفرح قريبي مني؟ الدائرة الانتخابية تعمق فكرة الانتشار بدل الاغتراب، ونحن نريد الالتفات الى المنتشر الذي يعيش في الخارج ولا

□ في تقديري نعم، وسيكون تأثيره عند كل الطوائف بنسب معينة، لكن عند المسيحيين بنسبة اكبر.

■ كيف رأيت ارتفاع عدد المسجلين في الخارج وتخطيهم عتبة 240 الفا؟

□ هذا امر جيد ومشجع. ارى ان غالبيتهم سينتخبون ضد الاحزاب ومن الضروري الحفاظ على حق المغترب في الاقتراع ومشاركته. ربما سيتم رفع عدد ممثلي الاغتراب في المستقبل، ولا مانع اذا اصبح عدد نواب الاغتراب 12 بغية تعزيز التعايش في الخارج.

■ هل يستطيع المجتمع المدني ان يحقق شيئا في الانتخابات؟

شهر من موعد اجراء الانتخابات، وفي الامكان تعيين اعضاء في الاماكن الشاغرة في الهيئة والاتيان بوجوه جديدة.

■ يبدو ان المناخات الطائفية والمذهبية التي تسبق الانتخابات تتجه الى تصاعد؟

□ حتى لو ارتفع الخطاب الطائفي في البلد لن يؤثر على الانتخابات، لأن الصراع سيكون ضمن اللائحة الواحدة.

■ هل يستطيع المجتمع المدني ان يحقق شيئا في الانتخابات؟

□ انت من القائلين انك تفضل اجراء الانتخاب في 8 ايار المقبل او 15 منه لماذا؟

□ اذا حصلت الانتخابات في 27 اذار نصبح امام مجلسين، الحالي والجديد، فيحتاج الثاني عندها الى شهرين لتسلم مهماته. ستعمل الحكومة خلال هذه المدة كما تريد وتتعهد الرقابة البرلمانية عنها. مع الاشارة الى ان البرلمان الذي سيغادر يكون نصف نوابه قد سقطوا في الانتخابات او من الذين لم يترشحوا ولن يأتي هؤلاء الى المجلس في آخر شهرين.

■ ما هو انعكاس هذا الامر على الحكومة؟

□ الانعكاس الاول يكمن في عدم مراقبة الحكومة للمشاريع والقوانين التي يتم تقديمها كما يجب. لا يجب ان يعيش البلد خلال هذين الشهرين الاخيرين على هذا المنوال، لذا من الافضل اجراء الانتخابات في 8 ايار او 15 منه. لو كنت وزيرا للداخلية لاقترح اجراء الانتخابات في احد هذين التاريخين، وحسنا فعل وزير الداخلية السابق محمد فهمي عندما وضع المرسوم وحدد الانتخابات في 8 ايار. عندما اقول باجراء الانتخابات في هذا الشهر لا اتبنى وجهة نظر اي فريق سياسي، بل يأتي كلامي من باب المصلحة الوطنية والافضل لهذا الاستحقاق. قلت هذا الكلام قبل انعقاد الجلسة التشريعية الاخيرة للمجلس وقيام تكتل لبنان القوي بتقديم الطعن في هذه التعديلات.

■ ما هو مصير هيئة الاشراف على الانتخابات في هذه الحالة؟

□ الهيئة موجودة، وفي اماكن الاعضاء فيها ان يقوموا بالمهام المطلوبة منهم. يقول القانون ان مهلة الهيئة تنتهي بعد مرور ستة اشهر من انتهاء الانتخابات، لذلك كان يجب انذاك تعيين الحكومة هيئة اشراف جديدة. يتم التعيين قبل